قبل 125 ألف عام.. بحيرة في صحراء السعودية تكشف فصولا من تاريخ الجزيرة العربية الخضراء





أدوات حجرية وحفريات حيوانية ونباتية ترسم ملامح حياة الإنسان القديم على ضفاف المياه

لم تكن الصحراءُ التي نعرفُها اليوم على صورتِها الحالية قبل نحو 125 ألفَ عام؛ فمناطقُ واسعةٌ من شبه الجزيرة العربيَّة شهدت فترات مناخيَّة أكثر رطوبة، تحولتْ خلالها مساحاتٌ جافة إلى بيئات غنية بالمياه والمراعي، احتضَنت حيواناتٍ متنوعة وجماعات بشرية وُجدت في البحيراتِ ومحيطها مقوماتِ الحياةِ والاستقرار.

وتكشفُ دراسةٌ أثريَّة وبيئيَّة حديثة في موقع «عروق الجليبة» بمركز المندفن جنوب المملكة العربية السعودية، عن جانب من ذلك العالم القديم، من خلال بقايا بحيرة عذبة اجتمعت حولها شواهدُ الإنسانِ والحيوان والنبات، لتقدم صورة نادرة عن طبيعة الحياة في مرحلة مناخية تعرف بفترة «الجزيرة العربية الخضراء».

وتكتسب الدراسةُ، المنشورةُ في مجلة «ساينس» العلمية، أهمية تتجاوزُ حدودَ الموقع الجغرافي؛ إذ تضيفُ معطياتٍ جديدة إلى فهم التاريخِ البيئي والإنساني لشبه الجزيرة العربية، وتسلط الضوء على التحولات المناخية التي شهدتها المنطقة، وكيف انعكست على انتشار الكائنات الحية والأنشطة البشرية.

وجاءت الدراسة ثمرة تعاون بين هيئة التراث السعودية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست» وجامعة غريفيث الأسترالية، إلى جانب مؤسسات بحثية أخرى، بمشاركة متخصصين في الآثار والجيولوجيا والنبات والأحافير، جمعوا بين تحليل الأدوات الحجرية ودراسة الرواسب والعظام والبقايا النباتية لإعادة بناء ملامح البيئة القديمة.

بحيرة وسط عالم مختلف

وباستخدام بيانات الأقمار الاصطناعية ونمذجة التضاريس، أعاد الباحثون رسم حدود البحيرة القديمة، التي بلغت مساحتها نحو 340 كيلومتراً مربعاً، ووصل عمقها الأقصى إلى 29 متراً. وأظهرت الرواسب وبقايا الكائنات المائية أنها كانت مسطحا مائيا عذبا ومستقرا نسبيا، تحيط به مناطق نباتية ومراعٍ مفتوحة.

ولم تكن البحَيرة مجرد مصدر للمياه، بل شكّلت نظامًا بيئيًّا متكاملا وفّر للحيوانات والنباتات والبشر موارد متنوعة، وأتاح للإنسان القديم تصنيع الأدوات وتجهيز أسلحة الصيد ومعالجة الموارد الحيوانية والنباتية والاستفادة من الألياف.

ووثق الفريق البحثي أكثر من 500 حفرية نباتية وحيوانية ولافقارية في أكثر من 130 موضعًا، شملت بقايا فرس النهر والجاموس طويل القرون المنقرض والإبل والمها العربي والغزلان والنعام. ويعكس هذا التنوع طبيعة البيئة التي كانت قائمة حول البحيرة، وما وفرته من ظروف ملائمة لازدهار الحياة في منطقة تبدو اليوم شديدة الجفاف.

الحجر يكشف مهارات الإنسان

ومن منطقة الدراسة الرئيسية، جمع الباحثون 5511 أداة حجرية يزيد حجمها على سنتيمترين، شكّلت الأدوات المصنوعة من الصوان أكثر من 98% منها. وأظهرت التحليلات استخدام تقنية «لوفالوا»، التي تعتمد على إعداد الكتلة الحجرية قبل فصل شظايا بأشكال محددة، بما يكشف عن مستوى من التخطيط والمهارة في تصنيع الأدوات.

وكشفت الفحوص المجهرية والكيميائية عن آثار راتنج وأنسجة خشبية، تشير إلى استخدام مواد لتثبيت رؤوس حجرية بمقابض، فيما دلت بقايا نباتية على معالجة الدرنات والشجيرات وأوراق النخيل، بما يقدم مؤشرات على تنوع استخدامات النباتات في الغذاء والأنشطة اليومية.

ومن النتائج اللافتة أيضاً وجود شواهد يفسرها الباحثون باعتبارها مؤشرات محتملة على استخدام مركبات نباتية سامة في تقنيات الصيد، وهي فرضية لا تزال في إطار الاحتمال العلمي. كما كشفت المكتشفات عن بعض أقدم الأدلة على وجود نباتات مرتبطة بالنخيل في المنطقة.

سجل متكامل لحياة غابرة

وتنبع القيمة العلمية للموقع من اجتماع الأدوات الحجرية وبقايا الحيوانات والمواد النباتية ضمن سياق أثري وبيئي واحد أمكن تحديد إطاره الزمني، ما أتاح للباحثين تجاوز دراسة كل أثر على حدة إلى تكوين صورة أكثر تكاملاً عن الأنشطة التي شهدتها ضفاف البحيرة.

واستعان الفريق بتأريخ عينات الرمال والأسنان المتحجرة، إلى جانب تقنيات ثلاثية الأبعاد لإعادة تجميع أجزاء الأدوات، بما ساعد على فهم طبيعة الصناعات الحجرية والموارد التي استخدمها الإنسان القديم.

ويرى البروفيسور كريس كلاركسون، المشارك في قيادة الدراسة من جامعة غريفيث، أن اجتماع هذه الشواهد يمنح الموقع أهمية علمية كبيرة، فيما يؤكد الدكتور فيصل الجبرين، الباحث المشارك من هيئة التراث، أن الاكتشاف يكشف جوانب مهمة من العلاقة بين الإنسان والحيوان والبيئة القديمة في جنوب المملكة.

ويعيد هذا الاكتشاف تسليط الضوء على مرحلة مختلفة من تاريخ شبه الجزيرة العربية، حين كانت المياه والمراعي ترسم ملامح بيئة مغايرة للصورة الصحراوية الراهنة. كما يؤكد أن فهم تاريخ المنطقة لا يقتصر على آثار المدن والمستوطنات المعروفة، بل يمتد إلى سجلات طبيعية وأثرية تختزنها الرمال، وتكشف مع كل دراسة جديدة فصولاً من تاريخ الحياة والإنسان في الجزيرة العربية.

الرأي الثالث



«بريد المطار».. خدمات لا يعرفها كثير من المسافرين

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

بالأمس وصلتني رسالة على هاتفي، قصيرة وبسيطة، لكنها اختصرت عليّ الكثير من التعب.. كان فيها أن شحنتي قد وصلت، وأنها موجودة الآن في البريد الأحمر في مطار البحرين الدولي، مع رقم سري لتسلمها.. في البداية، تعجبت...!! بريد في المطار؟ ولم أكن أعرف أن هناك فرعاً كاملاً لبريد البحرين داخل مطار البحرين، يعمل بهدوء، ويقدم خدمات لا يعرف عنها الكثير من المسافرين، رغم أنها قد تنقذ سفرهم من مشاكل كثيرة.

ذهبت إلى هناك، وعشت التجربة بنفسي، تجربة حية وواقعية ومباشرة، وجدت فريقاً بحرينياً مبتسماً، ونظاماً سريعاً، وخدمات لم أكن أتخيل أنها موجودة بهذا المستوى داخل المطار.. ومن هنا، شعرت أن من واجبي أن أكتب عن هذا المكان، لأن الخير الذي لا يُعرف عنه، يظل كأنه غير موجود.

إن فرع بريد البحرين في مطار البحرين الدولي ليس مجرد مكتب صغير لتسلم الطرود أو ارسالها وشحنها، بل هو مركز خدمات متكامل للمسافرين، يقدم خدمات نوعية، من أهمها خدمة البريد الممتاز، والشحن السريع، وإرسال الطرود والوثائق إلى مختلف دول العالم، وبأسعار أفضل بكثير مما يتوقعه المسافر، وخاصة إذا قارنها بتكاليف الوزن الزائد في شركات الطيران.

كم من مسافر وقف حائراً أمام كاونتر شركة الطيران، لأن حقيبته فيها وزن زائد؟ كم من أسرة اضطرت إلى دفع مبالغ كبيرة، أو لترك أغراضها في المطار، أو لتوزيعها على الحقائب بشكل عشوائي؟ الحل كان قريباً منه، على بعد خطوات، في فرع البريد.. فبدل أن تدفع غرامة الوزن الزائد، يمكنك أن ترسل الوزن الزائد عبر بريد البحرين، بكل سهولة وأمان، وتضمن وصول الشحنة إلى المدينة التي تسافر إليها، وفي مدة معقولة، وبسعر منافس.

بل والأجمل من ذلك، أنك تستطيع أن ترسل شحنتك حتى قبل سفرك، لتكسب الوقت، وتصل شحنتك مع يوم وصولك، فتجدها بانتظارك، من دون أن تحمل همّ الحقائب الثقيلة في المطار والطائرة.. وهذه الخدمة لا تنفع المواطن البحريني فقط، بل تنفع أيضاً الإخوة العرب والأجانب المقيمين، والزوار المغادرين، وكل من يحمل أغراضاً أكثر من المسموح به.

فالبحرين اليوم بلد مفتوح، يعيش فيه الجميع، ويسافر منه الجميع، وكلهم يحتاجون إلى حل عملي وسريع لمشكلة الوزن الزائد.. ولم تتوقف الخدمات عند الشحن فقط. فهناك خدمة مهمة جداً، قد لا يعرفها الكثيرون، وهي إرسال الأوراق والبريد المكتوب والوثائق الرسمية.. فكثير من الناس يحتاجون إلى إرسال أوراق مصدقة، أو مستندات مهمة، أو ملفات لا يمكن أن تُرسل مع شركات الطيران، لأن نظام شركات الطيران يمنع إرسال مثل تلك الشحنات من دون وجود مسافر تكون الشحنة باسمه.

هنا يأتي دور بريد البحرين، ليعالج هذا التحدي، ويوفر حلاً قانونياً وآمناً وسريعاً لإرسال الأوراق، من دون الحاجة إلى مسافر مرافق.. هذا يعني أن الطالب الذي يحتاج إلى إرسال أوراق جامعته، والتاجر الذي يحتاج إلى إرسال عقود، والأسرة التي تحتاج إلى إرسال وثائق رسمية، كلهم يستطيعون أن يعتمدوا على بريد المطار، من دون قلق أو تعقيد؟ والأجمل في كل هذا، أن هذه الخدمات الكثيرة والمتعددة، يُصنع نظامها ويُدار بأيادي وعقول كفاءات بحرينية خالصة، في ظل قيادة معالي الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، ومتابعة الأستاذة فاطمة الظاعن وكيل الوزارة، وجهود الوكيل المساعد للبريد د. خالد اللحيدان وفريق العمل البحريني، الذين يعملون بصمت، ويطورون الخدمات يوماً بعد يوم، لتواكب أفضل المعايير العالمية.

ولكن، يبقى السؤال: لماذا لا يعرف الكثير من المسافرين عن هذا الفرع؟ هنا أتمنى، من كل قلبي، أن يكون هناك المزيد من التسويق والإعلان لهذه الخدمات، داخل المطار وخارجه، عبر الشاشات واللوحات ووسائل التواصل الاجتماعي، حتى يعرف كل مسافر أن هناك حلاً بجانبه، وأن بريد المطار موجود لخدمته.

كما أتمنى أن يتم التعاون بين بريد البحرين في المطار، وبين مكاتب السفر والسياحة، وحملات الحج والعمرة، فهذه الجهات تتعامل يومياً مع آلاف المسافرين، الذين يواجهون نفس مشكلة الوزن الزائد والوثائق والشحن، ولو عرفوا بهذه الخدمات، لاستفادوا منها كثيراً، ولخففوا الكثير من الأعباء عن المسافرين.

وقد سمعت أن مكتب البريد قريبا سيقوم ببيع الطوابع التذكارية وكذلك البطاقات الجميلة «الكارت» التي تحمل صور عن معالم السياحة في البحرين وتاريخها وثقافتها، وهذا الأمر يقبل عليه الأجانب كثيرا.. وكل تلك الخدمات النوعية تضيف إيرادات الى ميزانية الدولة.

في النهاية، ما عشته في تجربة بريد البحرين بالمطار والبريد الأحمر في المطار، أكد لي أن البحرين قادرة على تقديم خدمات عالمية، بروح بحرينية أصيلة، تجمع بين السرعة والأمان والابتسامة.. وكما قيل: «خير الخدمات ما وصلت إلى الناس قبل أن يطلبوها».. فهل نُعرّف الناس بهذا الكنز الموجود والخدمات البريدية في مطارنا؟

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

«التمييز»: أجر الحضانة لا يسقط بالخلع بل هو حق مستقل للأم

أجر الحضانة مقابل رعاية الطفل وليس من حقوق عقد الزواج

أكدت محكمة التمييز مبدأً قانونيًا مهمًا بأن أجر الحضانة حق مستقل للحاضنة مقابل رعاية المحضون وخدمته، ولا يسقط بمجرد وقوع الطلاق خلعاً أو التنازل بصفة عامة عن الحقوق الشرعية المترتبة على عقد الزواج.

وأكدت المحكمة أنه ليس من الحقوق الناشئة عن عقد الزواج، وإنما يستحق نظير قيام الحاضنة برعاية الصغير خلال مدة الحضانة، حيث نقضت المحكمة حكما جزئياً فيما قضى به من رفض طلب الأم الحصول على أجر حضانة، وألزمت الأب أن يؤدي لها مبلغا شهريا اعتباراً من تاريخ الطلاق الخلعي.

وتعود تفاصيل الدعوى إلى إقامة سيدة دعوى شرعية طالبت فيها بفرض نفقة شهرية لطفلها وكسوة العيدين ومصروفات الروضة والقرطاسية، إلى جانب أجر حضانة وتقسيم مسكن الزوجية لتخصيص جزء منه مسكناً للحضانة، موضحة أن العلاقة الزوجية انتهت بالخلع وأن الطفل في حضانتها، بينما امتنع الأب عن الإنفاق عليه وتوفير مسكن مناسب له.

حيث قضت المحكمة الصغرى الشرعية بفرض نفقة شهرية للطفل، ومثلها مرتين سنوياً لكسوة العيدين، ورفضت باقي الطلبات، وأيدت المحكمة الكبرى الشرعية الحكم، قبل أن تطعن الأم عليه أمام محكمة التمييز التي أكدت أن المادة 91/أ من قانون الأسرة تقرر حق الحاضنة التي لا مسكن لها في الاستمرار بشغل مسكن الزوجية مع المحضون حتى يهيئ الأب مسكناً مستقلاً مناسباً، كما أن حق الزوج في قسمة المسكن إذا كان قابلاً للقسمة مقرر لمصلحته وليس التزاماً واجباً عليه، واعتبرت أن الأب وفر مسكناً بديلاً ثبتت صلاحيته وفق تقرير الخبير.

كما أكدت أن النفقة تشمل الطعام والكسوة والمسكن والتعليم وغيرها، وتقدر وفق سعة المنفق وحال المنفق عليهم، مع مراعاة الزمان والمكان والأعراف، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير مقدار النفقة وتاريخ استحقاقها، وأشارت المحكمة الى أن رفض أجر الحضانة استناداً إلى وقوع الطلاق خلعاً يخالف القانون، إذ لم يثبت تنازل الأم عن هذا الحق، فقضت بأحقيتها في مبلغ شهري، مع إلزام الأب بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

«الإيجارية» ترفض تظلم مستأجر ممنوع من السفر بسبب 3200 دينار متأخرات أجرة



قضت المحكمة الكبرى الإيجارية بإلزام مستأجر أن يؤدي مبلغ 3200 دينار إلى ورثة مالكة عقار، قيمة أجرة متأخرة عن فترة امتدت إلى أكثر من عام، كل بحسب نصيبه الشرعي، كما رفضت تظلمه من قرار منعه من السفر، بعدما ثبت للمحكمة انشغال ذمته بالمبلغ المطالب به.

وقالت المحامية خلود مظلوم إن موكليها بعض من ورثة مالكة عقار ورفعوا الدعوى ضد المستأجر، طالبوا فيها بإلزامه إيداع 3200 دينار في خزينة المحكمة لحساب التركة، منها 3200 دينار تمثل متبقي الأجرة لأكثر من عام إلى جانب ما يستجد من أجرة حتى إتمام الإيداع.

وأشارت أن مالكة العقار كانت قد أبرمت مع المدعى عليه عقد إيجار بتاريخ 1 يونيو 2022، لاستئجار العقار، مقابل أجرة شهرية قدرها 400 دينار. وبعد وفاتها استمر المستأجر في الانتفاع بالعين، إلا أنه لم يسدد كامل الأجرة المستحقة، ما أدى إلى تراكم المبالغ المطالب بها.

فيما دفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة، مشيراً إلى أن الفريضة الشرعية تضم 15 وريثا، بينما أقام الدعوى ثمانية فقط، كما تمسك بأن الأجرة التي جرى التعامل على أساسها كانت 300 دينار شهرياً، وليس 400 دينار، مستنداً إلى تحويلات بنكية، وذكر أنه حاول إيداع المبالغ لدى المحكمة بسبب الخلاف بين الورثة حول الشخص المخول بتسلم الأجرة.

ورفضت المحكمة الدفع بعدم اكتمال صفة المدعين، موضحة أن إدارة المال الشائع ورفع الدعاوى الناشئة عنه من أعمال الإدارة المعتادة، وأنه لا يوجد بالأوراق ما يثبت اعتراض أغلبية الورثة على إقامة الدعوى.

وأكدت المحكمة أن عقد الإيجار المقدم، والممهور بتوقيعات أطرافه، لم يطعن عليه المدعى عليه بطعن جدي، كما لم يقدم دليلاً مقبولاً يثبت أن الأجرة الشهرية 300 دينار، مشيرة إلى أن التحويلات البنكية لا تكفي وحدها لإثبات ذلك في مواجهة ما ورد بالعقد من أجرة قدرها 400 دينار.

وأضافت أن مجرد تقديم طلب لإيداع مبالغ بخزانة المحكمة لا يبرئ ذمة المستأجر من الأجرة المستحقة، ما لم يتم الإيداع بصورة صحيحة، وقضت بإلزامه سداد 3200 دينار للورثة، ورفضت طلب الأجرة المستجدة لعدم تحديد فترتها، كما رفضت طلبه إثبات فسخ العلاقة الإيجارية وتسليم العين لعدم سداد الرسم القانوني، كما رفضت المحكمة كذلك تظلمه من أمر المنع من السفر موضوعاً، وألزمته بمصاريف التظلم و10 دنانير أتعاب محاماة، فضلاً عن مصاريف الدعوى و50 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

السجن 5 سنوات وإبعاد إفريقي سرق مطعما بالإكراه

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية شابا إفريقي الجنسية بالسجن مدة 5 سنوات و10 أيام، وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة، بعد إدانته بسرقة 260 ديناراً من أحد المطاعم بطريق الإكراه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى أنه في فجر يوم الواقعة عندما تلقى مدير المطعم اتصالاً من هاتف المطعم رغم أن المطعم كان مغلقاً في ذلك الوقت، ما دفعه الى التوجه مسرعاً إلى المطعم في منطقة رأس رمان، وفور وصوله أبصر المتهم داخله، فقام بالاتصال بأحد العمال وطلب منه الحضور بسرعة.

حيث شعر المتهم بمراقبة أحد الأشخاص له فتوجه إلى نافذة تقديم الطعام للخروج منها، وهي مثبتة في الباب الخلفي للمطعم، إلا أن الشاهد استوقفه وسأله عن سبب وجوده داخل المطعم، وتبين أن المتهم اتصل من هاتف المطعم، عن طريق الخطأ قبل محاولة سرقته، وفور حضور الشاهد الثاني للمطعم أشهر المتهم سكينا في وجههما، ما بث الرعب في نفسيهما، وفر هارباً، ليتضح أنه سرق مبلغ 260 ديناراً من صندوق الكاشير بعد إتلافه.

وبعد اجراء التحريات وتتبع كاميرات المراقبة تم القبض على المتهم الذي أقر بالواقعة حيث أسندت إليه النيابة العامة أنه في غضون عام 2026 سرق المنقولات المملوكة لأحد المطاعم، وذلك عن طريق الإكراه الواقع على المجني عليه، بأن أبدى المجني عليه مقاومته، فقام المتهم بإشهار سكين في وجهه وهدده بها، ما ألقى الخوف في نفسه، الأمر الذي نتج عنه شل مقاومته وإتمام السرقة والفرار بالمسروقات، كما أنه أقام في البلاد بطريقة غير مشروعة.

